

أنواع الدول وعلاقة الدولة بالنظام السياسي

من الناحية القانونية تنقسم الدول عادةً إلى دولة (بسيطة) وأخرى (مركبة)، وهذا التقسيم سنتناوله في هذه المحاضرة مع بيان علاقة الدولة بالنظام السياسي.

أنواع الدول

أولاً: الدول البسيطة : وتسمى أيضاً الدولة (الموحدة)، وهي الدولة التي تتركز فيها السلطة في المركز، أي لا يتم توزيع السلطة بين المركز والأطراف، وأقصد بالأطراف هنا (المحافظات أو الأقاليم أو الولايات...الخ)، أي بمعنى آخر، أن دستور الدولة البسيطة لم يعطي صلاحيات للأطراف في إدارة شؤونها إلا من خلال المركز، فالمؤسسات المركزية هي المسؤول الأول عن إدارة البلاد، وهي التي تعين المسؤولين في الاطراف، وبذلك تكون إدارة الدولة بأسلوب مركزي، وهذا ما هو عليه أغلب دول العالم، لكن بسبب صعوبة تحمل السلطات المركزية إدارة كل الاطراف لاسيما اذا كانت الدولة مترامية الاطراف، عملت على اعطاء بعض الصلاحيات للإدارات المحلية لأدارة شؤونها بأشراف المركز، وهذا ما يسمى باللامركزية الإدارية.

ثانياً: الدولة المركبة: وهي تلك الدول التي تسمى أيضاً بالدول الاتحادية أو الفدرالية، وهي على عكس الدول البسيطة، يتم توزيع السلطة بين المركز والأطراف، ويثبت ذلك بالدستور، وتسمى اللامركزية المتبعة في الدول الفدرالية أو الاتحادية بـ (اللامركزية السياسية)، لماذا؟ لأن حكومة الاطراف تمتلك صلاحيات ادارية ومالية وسياسية على الرقعة الجغرافية الموجودة فيها، لكن ذلك لا يعني انها تمتلك كامل الصلاحيات، بل لابد أن تلتزم بالدستور المركزي الذي يسمو على جميع دساتير الاطراف.

ولتوضيح الفرق بين الدولة البسيطة والمركبة نعطي مثال العراق، فقبل عام ٢٠٠٣ كان العراق دولة بسيطة (موحدة)، أي كان المركز وهو بغداد تتركز فيه جميع السلطات، فهو الذي يعين الادارات في المحافظات كافة الجنوبية والشمالية، أي لا يتم اختيار المسؤولين من خلال الانتخاب، وبذلك يحتفظ المركز بجميع الصلاحيات الادارية والمالية والسياسية، وأي قرار يصدر من المحافظات يكون بموافقة المركز، لكن بعد التغيير الذي حصل عام ٢٠٠٣، وبموجب دستور عام ٢٠٠٥ النافذ أصبح العراق دولة اتحادية، وتوزيع الصلاحيات والسلطات بين المركز والاقليم توزعت على عدة مستويات، ما بين (اللامركزية الادارية) الموجودة حالياً في المحافظات الغير منتظمة في اقليم، والتي منحت صلاحيات ادارية ومالية واسعة، ويتم تعيين السلطات المحلية في المحافظات عن طريق انتخابهم من قبل ناخبي هذه المحافظات، وما بين (اللامركزية السياسية) الموجودة في اقليم شمال العراق، والفرق بين اللامركزية الادارية واللامركزية السياسية هو أن الاخيرة تعني (الفدرالية) أي يوجد دستور للأقليم وجيش وشرطة وانتخابات، لكن يجب أن لا تخرج عن سياق الدستور الاتحادي، بينما اللامركزية الادارية هي مستوى من توزيع الصلاحيات لاتملك المحافظات فيها دستور، وبذلك يمكن القول أن الصلاحيات التي تملكها اللامركزية السياسية في الاقليم هي أوسع من اللامركزية الادارية الموجودة في المحافظات.